الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/15*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت**

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويصف التقرير التقدّم المحرز خلال العام الماضي، فضلا عن الأنشطة المقبلة للجنة. وتُنظّم المناقشة وفقا للمجالات الخمسة التالية من عمل اللجنة: (أ) التنسيق والتعزيز؛ (ب) والتطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى؛ (ج) ووضع قواعد البيانات؛ (د) والتنفيذ وبناء القدرات الإحصائية؛ (هـ) وإعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة. ويُختتم التقرير بنقاط للمناقشة.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩.

** E/CN.3/2019/1.

270219 270219 18-21709 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في الفترة الممتدة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨، اتخذت اللجنة المقرر ٤٩/١١٠ (انظر E/2018/24-E/CN.3/2018/37، الفصل الأول، الفرع باء)، الذي قامت فيه بما يلي:

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، على النحو المبين بتفصيل في تقريرها[(١)]، ولاحظت زيادة الإقبال على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتزايد أهميته، وحثّت اللجنة على النهوض بعملها فيما يتعلق بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ب) طلبت أن تواصل لجنة الخبراء العمل على تنسيق الأنشطة دعما لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وأن تتيح بشكل بارز على موقعها الشبكي جدول أعمالها الممتاز، وبرنامج عملها وقائمة بالأفرقة العاملة تحت إشراف اللجنة واختصاصات هذه الأفرقة؛

(ج) أيّدت النهوض بخطة البحوث للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وطلبت من اللجنة أن تعد مواد عن تجميع البيانات لدعم التنفيذ في البلدان وأن تعزز العمل المتعلق بربط نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بحسابات السياحة الفرعية دعما لقياس السياحة المستدامة؛

(د) وافقت على عملية تنقيح نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وشجعت البلدان على المساهمة ماليا وعينا في عملية التنقيح ومواصلة تجريب واختبار حسابات النظم الإيكولوجية كمساهمة في عملية التنقيح؛

(هـ) شدّدت على أهمية إنشاء قواعد بيانات عالمية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تستند إلى مجموعات البيانات الوطنية أو الدولية القائمة، حيثما أمكن، وأعادت تأكيد أهمية إقرار البلدان للمعلومات الواردة في قاعدة البيانات قبل نشرها، وشددت على ضرورة تعزيز وتحسين الإحصاءات الأساسية دعماً لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(و) أشادت بلجنة الخبراء لما تبذل من جهود لتعزيز بناء القدرات في البلدان من خلال زيادة التنسيق والتعلم الإلكتروني وحلقات العمل المباشرة والمساعدة التقنية داخل البلدان، بما يكفل تلبية احتياجات البلدان بطريقة فعالة، وشجعت شعبة الإحصاءات على توسيع نطاق دعمها للبلدان، بالاستناد إلى نجاح تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية وتجربة مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية[(٢)] الممول من الاتحاد الأوروبي؛

(ز) لاحظت التوضيح الذي قدمته الأمانة العامة فيما يتعلق باستخدام إحصاءات وموازين الطاقة المناسبة الموجودة في قواعد البيانات الدولية بوصفها بيانات مصدرية لتجميع بيانات حسابات الطاقة الوطنية المرتبطة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

---

(١) انظر seea.un.org.

(٢) انظر الرابط التالي https://seea.un.org/home/Natural%20Capital%20Accounting.

(ح) أبرزت أن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ييسر تجاوز انعزالية المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية، وبالتالي تنسيق المفاهيم والتعاريف والمصطلحات بين النظم الإحصائية الوطنية؛

(ط) أشارت إلى التأييد القوي الذي يحظى به استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في تجميع البيانات المتعلّقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عند الاقتضاء، وطلبت أن تضطلع لجنة الخبراء بدور نشط في العملية الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ضوء استعراض تلك المؤشرات في عام ٢٠٢٠؛

(ي) أحاطت علما باستراتيجية التواصل، ورحبت بالنشرة الإخبارية وبالجهود الرامية إلى الترويج لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية داخل الأوساط الإحصائية ولدى واضعي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية؛

(ك) طلبت إدراج الإحصاءات المتعلقة بالمحيطات في عملية تنقيح نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ولاحظت اهتمام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتولي القيادة في هذا العمل؛

(ل) رحبت بإصدار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع شعبة الإحصاءات، وشجعت على تنفيذه.

٢ – ويُنظّم عملُ اللجنة وفق خمسة مجالات عمل واسعة، ويتولى أعضاء المكتب إدارة الأنشطة في إطار عناصر برنامج العمل ذات الصلة، على النحو المتفق عليه في اختصاصات اللجنة. ومجالات العمل هي التالية: المجال ألف – التنسيق، بقيادة هيئة الإحصاء الكندية؛ والمجال باء – التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى، الذي يقسم إلى مجالين فرعيين: المجال باء – ١ – الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية والمجال باء – ٢ – نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ والمجال جيم – وضع قواعد بيانات، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجال دال – التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية، بقيادة هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا؛ والمجال هاء – إعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة، بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء.

٣ – ويشمل عمل اللجنة أيضا التنفيذ القطري للحسابات من خلال المشاريع والبرامج المتعلقة بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، من قبيل مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وبرنامج محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية[٣].

٤ – ويناقش هذا التقرير التقدم المحرز خلال العام الماضي وبرنامج العمل المتوسط الأجل. وترد في الفرع السابع النقاط المطروحة للمناقشة.

(٣) انظر www.wavespartnership.org.

ثانيا – المجال ألف – التنسيق

٥ – ينتمي أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى مجموعة متنوعة من المجالات، داخل الأوساط الإحصائية وخارجها على حد سواء. ويستلزم التنسيق ضمان أن تعمل مختلف الأفرقة والوكالات الدولية العاملة في ميدان المحاسبة البيئية، بما في ذلك التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية، والتعاون التقني، ووضع برامج التدريب، وبناء القدرات الداخلية، وجمع/تجميع البيانات بطريقة منسقة لتجنب أي تداخل بين الأنشطة. وعلاوة على ذلك، تكفل قنوات الاتصال الشفافة والمفتوحة إعلام جميع أصحاب المصلحة المعنيين وإتاحة الفرصة لهم لتقديم إسهاماتهم ومشاركة الفرص المتاحة.

٦ – ويؤدي الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية دورا هاما في تبادل المعلومات ونشر المناسبات المقبلة والمبادرات بين أصحاب المصلحة. وقد نشرت شعبة الإحصاءات في موقعها الشبكي الجدول الزمني للمناسبات الدولية المتصلة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويهدف هذا الجدول إلى زيادة التعريف بهذه المناسبات والتثقيف بشأنها وكفالة مشاركة أعضاء اللجنة فيها. وقدّم أعضاء اللجنة المعلومات المتعلّقة بالمناسبات المقبلة إلى الشعبة لتدرجها في الجدول الزمني المنشور على موقعها الشبكي. وإضافة إلى ذلك، أُعدّت صفحات شبكية مخصصة لتعاون الأفرقة من أجل مساعدة أعضاء اللجنة في العمل معا بفعالية أكبر. وأُعدّت صفحات شبكية لكل مجال من مجالات عمل اللجنة، من أجل تنقيح نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. وفي إطار هذا المشروع الأخير، تخطط الشعبة أيضا لإنشاء مستودع للوثائق في موقعها الشبكي الجديد، سيتفوّق على المستودع القديم باشتماله على وثائق من قبيل تلك المتصلة بالسياسات وعلى محتوى متعدد الوسائط، إضافة إلى بيانات الحسابات، وسيكون تصفّحه أيسر.

٧ – وقد ركّز الفريق العامل في مجال التنسيق على إنشاء مستودع إلكتروني للمواد التدريبية الخاصة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وسيستضاف بالتالي في الموقع الشبكي. وهذه المواد موجّهة للمتعلمين الذي يتطلّعون إلى معرفة المزيد عن المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والمدربين الباحثين عن مواد متعلّقة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لاستخدامها في حلقات العمل الوطنية أو الإقليمية أو لتقديم العروض وفق ما يقتضي الحال. وقد استجابت عدة منظمات لدعوة شعبة الإحصاءات إلى تقديم مواد تدريبية للمستودع (مثل العروض المقدمة باستخدام برنامج باور بوينت، والوحدات التدريبية الإلكترونية، وكتب التمارين التطبيقية، وما إلى ذلك) ويُعِدّ الفريق العامل حاليا نظامَ تصنيف لهذه المواد للتأكد من إمكانية أن يعثر المستخدمون بسهولة على أنواع المواد التي يبحثون عنها. ويُعِدّ أيضا عملية تقييم مبسطة لضمان اتّساق جميع المواد المنشورة مع مفاهيم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومنهجياته. ويجري حاليا تجريب عملية تقييم مقترحة.

٨ – ومن الأجزاء الأساسية في برنامج العمل التدخل الاستراتيجي الرامي إلى تعميم استخدام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عمليات وضع السياسات، ولا سيما تلك المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي. ومن ضمن الأعمال التي سيضطلع بها خلال عام ٢٠١٩ وتمتد إلى عام ٢٠٢٠، الجهود التي ستُبذل من أجل مواصلة إدماج نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد بُحث استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ورقة وضعها الفريق العامل المعني بدراسة الروابط بين الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات

المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي عرض لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية قُدّما إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ستوكهولم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتعتزم اللجنة تقديم وثيقة تفصيلية شاملة إلى فريق الخبراء تستند إلى ورقات أُعدّت في السابق وإلى الجهود التي بُذلت لتبيان كيف يستطيع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أن يوفّر أساسا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وسترسل هذه الوثيقة إلى فريق الخبراء خلال عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، يتضمّن مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية مسار عمل يستهدف تقييم إمكانات نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل إثراء طائفة من أطر المؤشرات الوطنية والدولية، ومن بينها أهداف التنمية المستدامة.

٩ – وإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، تنظر اللجنة في تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ميدان التنوع البيولوجي، متطلّعة إلى إطار التنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شارك أعضاء اللجنة، الذين هم أيضا شركاء في مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، في مناسبة جانبية تناولت استخدام محاسبة رأس المال الطبيعي ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في دعم إطار التنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠، أثناء مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي شاركت في تنظيمه شعبة الإحصاءات والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعمه الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، قدّمت اللجنة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ورقة إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي تبيّن كيف يمكن استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إطارا للقياس ضمن إطار التنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠.

١٠ – وبالمثل، شاركت اللجنة مع الأوساط المعنية بتغير المناخ في التنقيح الذي سيصدر عام ٢٠١٩ للمبادئ التوجيهية التي كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد وضعتها عام ٢٠٠٦ للقوائم الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري. وشارك عدد من أعضاء اللجنة في استعراض الخبراء الثاني الذي قدّمت فيه الأوساط الإحصائية آراءها التعقيبية بشأن سبل إسهام المكاتب الإحصائية الوطنية والمعايير الإحصائية الدولية، ومنها نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، في المبادئ التوجيهية المقترحة. وإضافة إلى ذلك، رحّبت اللجنة، في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالاقتراح الداعي إلى اتّباع النهج ذي المؤشرين الذي وضعته فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا لمجموعة من الإحصاءات الأساسية المتعلقة بتغير المناخ استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، متى أمكن ذلك. وكرّرت اللجنة تأكيد دعمها لعمل فرقة العمل، وشجعت على استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية.

ثالثا – المجال باء – التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية والبحوث الأخرى

١١ – يتمثل أحد المكونات الهامة لعمل اللجنة في النهوض ببرنامج البحوث لكل من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ونموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ويبين هذا الفرع التقدم المحرز في التطوير المنهجي لكليهما. ويولى نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية الذي يجري تنقيحه حاليا اهتماما خاصا، ومن المتوقع وضعه في صيغته النهائية في نهاية عام ٢٠٢٠. وصُمّم برنامج البحوث الخاص بنموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية

من أجل إحراز تقدم في عدد من المسائل المرتبطة بمقاييس نطاق النظام الإيكولوجي، وحالته، وخدماته وتقييم هذه الخدمات. وإضافة إلى ذلك، تولى عدة قضايا في برنامج البحوث متعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ونموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية اهتماما خاصا، لضمان المواءمة التامة بين الاثنين.

ألف – المجال باء – ١ – الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٢ – أوليت المواضيع المتعلقة ببرنامج البحوث الخاص بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية الأولوية، وأُرسيت عملية لوضع الصيغة النهائية لنتائج هذه البحوث ونشرها. وفي عام ٢٠١٨، أُنجزت ثلاث ورقات ختامية عن ثلاثة مواضيع مدرجة في برنامج البحوث الخاص بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، هي: (أ) الإطار المتكامل لحسابات الأنشطة البيئية؛ (ب) وحسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد وجداول بيانات العرض والاستخدام؛ (ج) وتعاريف هياكل البيانات العالمية لتبادل البيانات، لأغراض إدراجها في المبادئ التوجيهية لتبادل البيانات الإحصائية والوصفية. ووافقت اللجنة على هذه الورقات في حزيران/يونيه ٢٠١٨ ونُشرت في الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية[٤]. ومن أجل التأكد من إمكانية تنفيذ التطورات المنهجية على النحو المتوخّى أثناء تجميع البيانات، ينبغي اعتبار الورقات الختامية توصيات، وتُشجّع البلدان على اختبار التغييرات المقترحة وتجربتها. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالإطار المتكامل لحسابات الأنشطة البيئية، تُعدّ حاليا ملاحظات تقنية متعلّقة بحسابات الإنفاق على حماية البيئة وعلى قطاع السلع والخدمات البيئية تأخذ في الحسبان الورقة الختامية، من أجل تيسير الاختبار والتجريب.

١٣ – وعلاوة على ذلك، بدأ العمل في موضوعين آخرين هما: (أ) تنقيح تصنيف الأنشطة البيئية، بما في ذلك تعريف إدارة الموارد؛ (ب) ومنهجية إعانات الوقود الأحفوري، التي سينشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وناقش فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية هذه المسائل في اجتماعه الرابع والعشرين المعقود في دبلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وستُجمع نتائج تلك المناقشات وتنشر في الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

١٤ – وفيما يتعلق بتصنيف الأنشطة البيئية، يضطلع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بعمل منهجي بغية توضيح الحالات الحدّية بين أنشطة حماية البيئة وأنشطة إدارة الموارد، وتحسين الملاحظات التفسيرية الواردة في التصنيفات الحالية اللازمة لجمع البيانات. ومن المتوقع أن يمهد هذا العمل الطريق للقيام بالتحليل المنهجي اللازم لكفالة التكامل المستقبلي بين التصنيف الدولي لأنشطة حماية البيئة وأنشطة إدارة الموارد.

١٥ – وقد أنجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع مشروع دليل محاسبي عالمي لتدفق المواد على نطاق الاقتصاد، يهدف إلى أن يكون نسخة أكثر تفصيلا عن الأدلة التي أصدرها كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية، وذلك من أجل وضع مبادئ توجيهية لتجميع البيانات تلائم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. واستعرضت اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة

(٤) انظر الروابط التالية: https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/seea_paper_integrated_framework_estat_v5.pdf و https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/lg23_mfa_seea-cf-research_agenda_paper_femiapaolantoni_rev_rev_0.pdf و https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/lg23_document_global_dsds_estat.pdf.

البيئية – الاقتصادية الدليل وأوصت بتقديمه إلى المشاورة العالمية في نهاية عام ٢٠١٨. وستقدّم نتائج المشاورة العالمية إلى اللجنة الإحصائية في وثيقة معلومات أساسية.

١٦ - وتُنقّح المعايير الإحصائية الدولية بانتظام لمراعاة المستجدات العالمية ومطالب المستعملين الجديدة والمنظورات الإحصائية الجديدة. وكذلك يجب استعراض الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بانتظام من أجل تقييم أهميته في فهم الروابط بين البيئة والاقتصاد وروابطهما بالسياسات العامة والمتطلبات التحليلية. وستعدّ هيئة الإحصاءات الهولندية وشعبة الإحصاءات مذكرة مفاهيمية لاجتماع لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية الذي سيعقد في عام ٢٠١٩ لبحث ما إذا كان يتعيّن تنقيح الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ضوء العمل الجاري في سياق برنامج البحوث، ولبحث إمكانية التنقيح المقبل لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، تتواصل اللجنة حاليا مع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية من أجل تحديد أوجه التآزر بين برامج البحوث لكل من نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وسيساعد هذا الحوار في تنسيق الأعمال المنهجية والتنفيذ، وسيثري التحليل بشأن ما إذا كان يتعيّن تنقيح الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

باء – المجال باء – ١ – الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية: قياس الاستدامة في قطاع السياحة

١٧ - واصلت لجنة الإحصاءات التعاون مع لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية، على النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية في مقررها ٤٨/١١٥ (انظر E/2017/24-E/CN.3/2017/35، الفصل الأول، الفرع جيم)، من أجل وضع إطار إحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة، ومذكرة تقنية تربط بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحساب السياحة الفرعي تقدّم بوصفها وثيقة معلومات أساسية. وقد أيّدت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية المذكرة التقنية خلال اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتقوم البلدان المتقدمة والبلدان النامية حاليا باختبار المذكرة. وإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء اللجنة وشعبة الإحصاءات هم من ضمن فريق الخبراء العامل المعني بقياس الاستدامة في قطاع السياحة، الذي يقود عملية وضع الإطار الإحصائي.

١٨ - ويجري وضع الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة برعاية منظمة السياحة العالمية ولجنة الإحصاءات ولجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، ومن المتوقع تقديمه إلى اللجنة الإحصائية للموافقة عليه في عام ٢٠٢٠. ويصوغ فريق الخبراء العامل المعني بقياس الاستدامة في قطاع السياحة حاليا فصول الإطار الإحصائي، وقد وضع خريطة الطريق من أجل وضع الصيغة النهائية للإطار. وتتضمن خريطة الطريق جولتين من المشاورات العالمية في عام ٢٠١٩ من أجل إشراك الأوساط الإحصائية والسياحية والأكاديمية والقطاع الخاص والتماس آراء المعنيين فيها. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت هيئة تحرير لتقديم الإرشادات إلى لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية بشأن وضع الصيغة النهائية للإطار الإحصائي. وتتكوّن هيئة التحرير من خبراء في حسابات السياحة الفرعية، وإحصاءات السياحة، والحسابات القومية، والمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وخبراء من شعبة الإحصاءات وأعضاء لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية.

جيم – المجال باء – ٢ – نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٩ – في الأشهر الإثني عشر الماضية، أُحرز تقدم كبير في عملية تنقيح نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وتولّت اللجنة التقنية التابعة لنموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية، تحت رعاية اللجنة، مهمة تنسيق هذه العملية وبفضل المساهمات المقدمة من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي تم تأمين التمويل اللازم لوظيفة محرر بحلول آذار/مارس ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، جرت مواءمة مسار العمل فيما يتعلّق بمنهجية مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية لكفالة اتساقه مع عملية التنقيح، وبذلك أصبح يتيح موارد هامة من خلال تنظيم الأنشطة العالمية المشتركة. وتقدّم وثيقة عن الأغراض الرئيسية لحسابات النظم الإيكولوجية كورقة معلومات أساسية.

٢٠ – ويجري العمل في مجالات البحوث الرئيسية، التي تشمل وحدات المساحة وحالة النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم هذه الخدمات والمعالجات المحاسبية. وأُنجزت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ مذكرة تضع اللمسات الأخيرة على قائمة المسائل التي ينبغي النظر فيها خلال عملية التنقيح. وأُنشئت خمسة أفرقة عاملة لدفع العمل في جميع المجالات البحثية قدما. وبدأ إعداد مجموعة من ورقات المناقشة في منتصف عام ٢٠١٨، وسيستمر هذا العمل حتى آذار/مارس ٢٠١٩ تقريبا.

٢١ – وتجدر الإشارة إلى أن التجربة العملية للبلدان التي تختبر نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية قد شكّلت مساهمة قيّمة في عملية التنقيح. ويوفّر مسار العمل في مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية لتجريب حسابات النظم الإيكولوجية إسهامات موضوعية هامة في عملية التنقيح من خلال الخبرات والدروس المستفادة في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند. وسيتضمّن مسار عمل هذا المشروع أيضا مبادئ توجيهية لتجميع البيانات وكتيبات عن وضع النماذج البيولوجية – الفيزيائية لخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، التي ستكمل عملية التنقيح بتوجيهات عملية.

٢٢ – ونُظّمت مناسبات عديدة خلال الأشهر الإثني عشر الماضية في إطار عملية التنقيح ومشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، جمعت أصحاب المصلحة المعنيين والمنظمات المهتمة في عملية التنقيح التي تستطيع تقديم خبراتها القيمة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عُقد اجتماع بين الخبراء بشأن تقييم النظم الإيكولوجية، بتمويل وتنظيم الوكالة الاتحادية الألمانية لحفظ الطبيعة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإضافة إلى ذلك، عُقد منتدى للخبراء في محاسبة النظم الإيكولوجية، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، في لونغ آيلاند، بالولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وقد ضم المنتدى أكثر من ١٠٠ مشارك من المعنيين بالمحاسبة البيئية، والاقتصاد البيئي، والتنوع البيولوجي، والإحصاءات، والجغرافية المكانية. ونوقشت عملية التنقيح أيضا في الاجتماع الرابع والعشرين لفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، المعقود في دبلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وستكون عملية التنقيح محور العديد من المناسبات المقبلة، ومن بينها منتديان إضافيان من منتديات الخبراء (واحد في عام ٢٠١٩ وآخر في عام ٢٠٢٠)، فضلا عن اجتماعات أفرقة الخبراء والاجتماع الخامس والعشرين لفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية.

٢٣ - ومن ضمن مجالات البحوث التي حظيت باهتمام خاص، تقييم خدمات النظم الإيكولوجية، لما له من صلات بنظام الحسابات القومية. ونقطة البداية للتقييم في نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية هو استخدام قيم الصرف وفق نظام الحسابات القومية، مما يدعم إدماج هذه الخدمات في الحسابات الاقتصادية والمالية المعيارية. وهناك مجموعة واسعة من التقنيات المتاحة لتقييم خدمات النظم الإيكولوجية وأصولها، ويشمل البرنامج البحثي العمل مع الخبراء في هذا المجال من أجل تحديد أفضل تعديل لهذه التقنيات لاستخدامها في المعالجة المحاسبية لبيانات النظم الإيكولوجية ضمن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في الكيفية التي يكمّل بها نهج نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية نُهج تقييم النظم الإيكولوجية الأخرى. وفي هذا السياق، نظّمت شعبة الإحصاءات واللجنة التقنية لنموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية حلقة دراسية شبكية عن الحالة الراهنة لأساليب التقييم المتاحة لأعضاء اللجنة وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية.

٢٤ - وكان العمل مع مختلف أصحاب المصلحة ومحاولة التعامل مع التوقعات، في آن واحد، أحد العناصر الرئيسية في هذه المرحلة من عملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويكفل التعاون الوثيق مع مختلف أصحاب المصلحة استناد عملية التنقيح إلى المعارف العلمية والاقتصادية والجغرافية المكانية القائمة في قياس نطاق النظم الإيكولوجية، وحالتها، وخدماتها. وبوجه خاص، بُذلت جهود للتعاون مع المبادرات والشراكات القائمة، مثل المنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وشراكة خدمات النظام الإيكولوجية والأوساط الأكاديمية.

دال - المجال باء - ٢ - نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية: محاسبة البيانات المتعلقة بالمحيطات

٢٥ - نتيجة لتزايد الطلب على الإحصاءات المتعلّقة بالمحيطات، وعلى نحو ما طلبته اللجنة الإحصائية في مقررها ١١٠/٤٩، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مسار عمل لحسابات المحيطات شارك فيه أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والوطنيين في شراكة لحساب المحيطات، أُطلقت في أول حلقة عمل للخبراء بشأن حساب المحيطات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عُقدت في بانكوك في آب/أغسطس ٢٠١٨، وسُلّط عليها الضوء خلال مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وواصلت كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معا تطوير مفهوم حسابات المحيطات بوصفها عنصرا من عناصر نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، إضافة إلى المعلومات الأخرى المطلوبة لرصد الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والحياة تحت الماء والأهداف الأخرى ذات الصلة بالمحيطات والإبلاغ عنها. وقد أدّى هذا العمل إلى إنشاء تحالف دولي غير رسمي يعمل لتحقيق ما يلي: (أ) صقل مفهوم حساب المحيطات؛ (ب) وصياغة التوصيات التقنية؛ (ج) وإجراء دراسات وطنية رائدة لاختبار المفاهيم وتطبيقها. وستكون نتائج الاختبار والتجريب والتطوير المنهجي لحسابات المحيطات بمثابة مدخلات لوضع الصيغة المنقحة من الإطار المفاهيمي لنموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٢٦ - وحصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تمويل من برنامج حساب الأمم المتحدة للتنمية لتقديم الدعم للمضي في التطوير المنهجي والريادة القطرية لاختبار وتنفيذ حسابات المحيطات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اتفقت إندونيسيا وتايلند وفانواتو على التعاون في إجراء الدراسات التجريبية الوطنية، وستُجرى التجارب مع بلدين آخرين على الأقل. وإضافة إلى ذلك، تجري جنوب أفريقيا وكندا اختبارات وتجارب على حسابات المحيطات. وستوثّق نتائج التطوير المنهجي والدراسات التجريبية في مجموعة من التوصيات التقنية قبل نهاية عام ٢٠١٩. وستتضمّن التوصيات التقنية خبرات الأوساط المعنية، بما في ذلك الخبرات المتصلة بتغير المناخ، ومخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية. ومن وجهة النظر المنهجية، لا بد من ضمان مواءمة عمل تلك الأوساط وعمل العاملين في البيانات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة فيما يتعلق بالمحيطات.

رابعا - المجال جيم - وضع قواعد البيانات

٢٧ - على نحو ما أوصت اللجنة الإحصائية في المقرر ١٠٦/٤٧ (انظر E/2016/24-E/CN.3/2016/34، الفصل الأول الفرع باء)، تمضي اللجنة قدما في تجميع ونشر مجموعات البيانات العالمية المستندة إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتشدد اللجنة على الحاجة الملحة إلى وضع قواعد بيانات عالمية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قد أحرزت تقدما في وضع مجموعات البيانات ذات الأولوية الخاصة بحسابات الانبعاثات الجوية والطاقة وتدفق المواد على نطاق الاقتصاد والأراضي. ويلزم القيام بمزيد من العمل فيما يتعلّق بحسابات المياه، وذلك من أجل تيسير قيام البلدان بتجميع البيانات المتصلة بتلك الحسابات وتطوير تقنيات التقدير. ومن أجل نشر الجهود الحالية، ناقشت اللجنة تجميع قواعد البيانات الحالية والبيانات الوطنية، التي ستُستضاف في الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التابع لشعبة الإحصاءات.

٢٨ - وتتمثل الاستراتيجية الأساسية الرامية إلى تجميع قواعد البيانات العالمية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في استخدام البيانات المتاحة على الصعيد الوطني وفقاً للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إن وجدت، وإكمال هذه البيانات بتقديرات تستند إلى مصادر البيانات المتاحة على الصعيد الدولي، متى أمكن ذلك. وقد بدأت المنظمات الدولية في وضع تقنيات التقدير من أجل ملء قواعد البيانات العالمية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في الحالات التي لا تتوفّر فيها بيانات وطنية. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى ضرورة توفّر إحصاءات بيئية واقتصادية عالية الجودة لكفالة حسن عمل تقنيات التقدير تلك، ولا يمكن اعتبار الحسابات المقدّرة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بديلا عن تلك الإحصاءات. وعلى النحو الذي أوصت به اللجنة الإحصائية، تدرك اللجنة ضرورة التواصل مع البلدان قبل النشر ضمانا لشفافية تقنيات التقدير. وعلاوة على ذلك، ينبغي دوما الإشارة إلى البيانات المقدرة وتميزها عن الإحصاءات الرسمية.

٢٩ - وفي الاجتماع الثالث عشر، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقرّت لجنة الخبراء منهجية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقدير حسابات الانبعاثات الجوية وفق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بناء على نصيحة اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. أما الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي لم تجمع بعد البيانات الرسمية لحسابات الانبعاثات الجوية، فستصدر التقديرات

الخاصة بها على أنها تقديرات منظمة التعاون والتنمية. ويجري حاليا تحرّي إمكانية تقدير البيانات الخاصة بحسابات الانبعاثات الجوية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٣٠ - وفيما يتعلق بحسابات الطاقة، لاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزته شعبة الإحصاءات في وضع أداة تستند إلى تطبيق إكسيل من أجل تقدير بيانات حسابات العرض والاستخدام الفعلي. ويجري حاليا اختبار هذه الأداة مع البلدان الرائدة وستستعرضها اللجنة التقنية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بعد ذلك وتقدّمها إلى اللجنة للموافقة عليها. ومن المقرر تنظيم دورات للتعلّم الإلكتروني وحلقات عمل خلال عام ٢٠١٩ لمساعدة البلدان في وضع حسابات الطاقة.

٣١ - وعلاوة على ذلك، اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق الدولي المعني بالموارد بمهمة تحديث قاعدة بيانات تدفق المواد على الصعيد العالمي. وسيمهّد الدليل المحاسبي العالمي لتدفق المواد على نطاق الاقتصاد الطريق لوضع مجموعات البيانات الدولية بشأن حسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد تتّسق مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويستكمل ذلك العمل الذي تضطلع به منظمة التعاون والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لوضع طريقة قياس دولية متسقة لتقدير تدفقات المواد القائمة على الطلب (بصمات المواد) وإنشاء الحسابات ذات الصلة.

٣٢ - ولاحظت اللجنة أيضا أن منظمة الأغذية والزراعة قد نشرت بيانات حسابات الغطاء الأرضي بتغطية عالمية. وتُقدَّر البيانات المتصلة بهذه الحسابات استنادا إلى الصور الساتلية وتعتمد على تصنيف الغطاء الأرضي في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستستعرض اللجنة التقنية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المنهجية التي تقوم عليها هذه الحسابات.

٣٣ - ومن أجل تيسير نقل البيانات، وضع فريق تقني مؤلّف من ممثلين من المنظمات الدولية (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة الإحصاءات) تعاريف لهياكل البيانات والوثائق المصاحبة في عملية تبادل البيانات الإحصائية والوصفية فيما يخص الحسابات التالية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية: الانبعاثات الجوية والطاقة وتدفقات المواد والأراضي والمياه. وخضعت هذه التعاريف إلى استعراض عام عالمي في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المرحلة التجريبية الثانية جارية، بهدف إنجاز الصيغة النهائية للتعاريف في شباط/فبراير ٢٠١٩. ومن المقرّر نشر المجموعة الأخيرة من جميع تعاريف هياكل البيانات الخاصة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وإصدار عام ٢٠١٩ لتعاريف هياكل بيانات إحصاءات الاقتصاد الكلي في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١٩.

٣٤ - وبغية ضمان إحراز تقدّم أيضا في قاعدة البيانات الخاصة بالمياه التي تحظى بالأولوية، ستعدّ منظمة التعاون والتنمية، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ورقة لدراسة النطاق ومناقشة الروابط القائمة بين حسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمؤشرات المتصلة بالمياه ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة لاجتماع اللجنة في عام ٢٠١٩. وسيجري التشاور مسبقا مع الوكالات الراعية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه للتأكد من إمكانية أن تُثري بيانات حسابات المياه عمليات الرصد المتّصلة بالأهداف.

٣٥ - وفي الاجتماع المقبل، سوف تناقش اللجنة خريطة طريق لسبل نشر قواعد بيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية القائمة (وضعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية)،

والإحصاءات الوطنية الرسمية المتعلّقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وبالتالي الحسابات المقدرة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من خلال الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وستشمل خريطة الطريق عملية للتواصل مع البلدان قبل نشر الإحصاءات الرسمية والتقديرات الوطنية فضلا عن إطلاعها على تقنيات التقدير والبيانات المقدّرة.

٣٦ – وتتعاون اللجنة مع الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة بغية البحث في إمكانية وضع قواعد بيانات عالمية عن نطاق النظم الإيكولوجية. وسيدعم ذلك بصورة خاصة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في إطار الهدف ٦، المتعلق بتوفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والهدف ١٥، المتعلّق بحماية النظم الإيكولوجية البرّية.

خامسا – المجال دال – التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية

٣٧ – أنشأت شعبة الإحصاءات وتعهّدت قاعدة بيانات محدّثة عن البلدان التي تنفذ حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ووفقا للمعلومات الواردة من اللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والبلدان، فقد جمع أكثر من ٨٠ بلدا البيانات المتعلقة بحسابات الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وجمع أكثر من ٣٠ بلدا البيانات المتعلقة بحسابات نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية. ومع ذلك، من أجل تحقيق أهداف التنفيذ، بوجود برامج الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ما لا يقل عن ١٠٠ بلد وبرامج لنموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية في ما لا يقل عن ٥٠ بلد بحلول ٢٠٢٠، على النحو المبين في المقرر ١٠٦/٤٧ (انظر E/2016/24-E/CN.3/2016/34، الفصل الأول، الفرع باء) يلزم القيام بمزيد من العمل في مجال بناء القدرات الإحصائية. وفي هذا السياق، أجرت هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا تحليلا إضافيا باستخدام نتائج التقييم العالمي لعام ٢٠١٧ وقاعدة بيانات شعبة الإحصاءات وقدمته إلى اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد نظر التحليل في الثغرات في عملية تجميع البيانات المتعلقة بالحسابات في جميع البلدان وأشار إلى أن حسابات المياه والطاقة هي أكثر الحسابات التي يُخطط لتجميع البيانات المتعلّقة بها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وشمل التحليل أيضا الخرائط التي تبين البلدان التي تخطّط لتجميع البيانات المتصلة ببعض الحسابات والبلدان التي سبق أن جمعت بيانات تلك الحسابات، وذلك من أجل تعزيز التعاون الإقليمي.

٣٨ – وحدّد التقييم العالمي لعام ٢٠١٧ عدم كفاية التمويل بوصفه العامل الرئيسي الذي يعوّق تنفيذ الحسابات. ومع ذلك، نشأت فرصة جديدة لتمويل حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من مرفق البيئة العالمية، الذي يعدّ أكبر مصدر وحيد للتمويل البيئي. وقد أُنشئ المرفق لدعم البلدان في معالجة المشاكل البيئية ومن أولوياته محاسبة رأس المال الطبيعي والمحاسبة البيئية كما ظهر في آخر دورة استثمارات قام بها، والمعروفة باسم الدورة ٧ لمرفق البيئة العالمية. ويمثل ذلك فرصة هامة لزيادة تطوير وتنفيذ حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وتحقيق أهداف التنفيذ.

٣٩ – وستعدّ هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا خريطة طريق مقترحة لتنقيح التقييم العالمي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية للعام ٢٠٢٠ والإحصاءات الداعمة له وإجرائه، ومن المقرر عرضها على اللجنة خلال اجتماعها في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وسيقدم التقييم المنقح إلى اللجنة في عام ٢٠٢٠ ويُجرى قبل نهاية عام ٢٠٢٠. وبعد ذلك ستقدّم نتائج التقييم إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٢١.

٤٠ - وقد نُفّذت العديد من مبادرات اللجان الإقليمية والوكالات الدولية خلال السنة الماضية، ونُفّذ خلالها أيضا العديد من الأنشطة التي نتجت عن التعاون بين مختلف الوكالات واللجان الإقليمية، وموّلتها الدورة العاشرة لحساب الأمم المتحدة الإنمائي. وستواصل العديد من المبادرات والمناسبات خلال السنة المقبلة دعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان. فعلى سبيل المثال، ستعقد الحلقة الدراسية المقبلة التي تنظمها منظمة التعاون والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٩، وستهدف إلى تحديد احتياجات البلدان وأولوياتها والتقدم المحرز في سياق التنفيذ. ويقدّم الاستقصاء عن التنسيق الدولي مزيدا من التفاصيل عن أنشطة منظمة التعاون والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وهو مقدم كوثيقة معلومات أساسية.

٤١ - وفي الوقت الراهن، يشمل برنامج البنك الدولي لمحاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، الذي يركز أيضا على بناء القدرات لتطوير نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، توفير التدريب وحلقات العمل والدعم من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في إندونيسيا، وأوغندا، وبوتسوانا، ورواندا، وزامبيا، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومدغشقر. ويموّل البرنامج أيضا مشاريع تنفّذ حسابات النظم الإيكولوجية المحلية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا وميانمار.

٤٢ - وواصلت شعبة الإحصاءات واللجان الإقليمية إقامة شراكات لتنفيذ مبادرات التعلم المختلط، التي شاركت فيها بشكل مكثّف المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية على حد سواء. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، تعاونت شعبة الإحصاءات مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أجل تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت عن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، فضلا عن حلقات عمل بالحضور الفعلي في مينسك وعمّان، تباعا.

٤٣ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٨، تُرجمت الدورة التعليمية المعنونة نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى اللغة الإسبانية لاستخدامها في مبادرة التعلم المختلط في إطار مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. وفي إطار تلك المبادرة، عُقدت حلقة عمل بالحضور الفعلي في ريو دي جانيرو، في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٤ - ووضعت شعبة الإحصاءات ونشرت الصيغة النهائية لدورات التعلم الإلكتروني في مجال المياه والطاقة في ٢٠١٨. وتشمل مجموعة دورات التعلم الإلكتروني، المتاحة حاليا ومجانا كوحدات تعلم ذاتي بوتيرة يختارها المتدرب، المواضيع التالية[٥]:

(أ) مدخل إلى الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية)؛

(ب) مدخل إلى نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (متاحة باللغتين الإسبانية والإنكليزية)؛

(٥) التعلم الإلكتروني عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية متاح على الرابط التالي: https://elearning-cms.unstats.un.org/.

(ج) تدريب متعمق على محاسبة الطاقة في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (متاحة باللغة الإنكليزية)؛

(د) تدريب متعمق على محاسبة المياه في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (متاحة باللغة الإنكليزية)؛

وإضافة إلى ذلك، تجري حاليا ترجمة الدورة التعليمية الإلكترونية المعنونة محاسبة الطاقة في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى اللغة الروسية، لاستخدامها في مبادرة التعلم المختلط في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

سادسا – المجال هاء – إعداد استجابة إحصائية بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة

٤٥ – شجّعت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والأربعين، لجنة الإحصاءات على وضع مواد تدعم تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ولا سيما المواد التي تسلّط الضوء على فائدة هذا النظام في وضع السياسات العامة وتقييمها. ويدعم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وهو إطار إحصائي، الأطر التحليلية والسياساتية من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات بطريقة متكاملة. ومن الضروري تسليط الضوء على إمكانيات تطبيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في السياسات العامة لضمان استخدام حسابات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لوضع سياسات متكاملة ولكفالة أن يظل هذا النظام إطارا إحصائيا قائما على الطلب.

ألف – أدوات التواصل

٤٦ – كان الموقع الشبكي للجنة الوسيلة الرئيسية للوصول إلى أصحاب المصلحة وهيئات الخدمة المدنية والجمهور العام. ومن خلال مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، وُسّع الموقع الشبكي باستمرار وحُدّث ليتضمّن آخر المستجدات والأخبار عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ودراسات حالات قطرية وتحديثات منهجية وتطبيقات في مجال السياسات العامة. ومن أجل المضي قدما في تيسير استخدامه، ستعدّل شعبة الإحصاءات تنظيم الموقع، لتيسير عثور المستخدمين الجدد والمحنّكين على ما يبحثون عنه.

٤٧ – ومن أجل دعم اعتماد نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتطبيقاته في السياسات العامة، تُرسَل النشرة الإخبارية الفصلية ”News & Notes“ إلى أعضاء اللجنة وجهات الاتصال المودعة لدى نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والمشتركين الآخرين. ومن أجل التواصل مع فئات متعددة من الجمهور، تتناول النشرة مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحديثات مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، ودراسات الحالات الإفرادية عن التنفيذ الناجح لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والتحديثات المنهجية وروابط هذا النظام بالسياسات العامة. وإضافة إلى ذلك، سيُطلع أعضاء اللجنة المكتب الأسترالي للإحصاء وشعبة الإحصاءات، فصليا، على المناسبات المقبلة والمنشورات الحديثة لإدراجها في النشرة الإخبارية. وبغية توسيع قاعدة الجمهور وجذب قراء جدد، ذُكرت النشرة الإخبارية وروّج لها في النشرات الإخبارية للمنظمات غير الحكومية العاملة في محاسبة رأس المال الطبيعي. وستواصل

شعبة الإحصاءات البحث عن فرص للترويج لنشرتها الإخبارية في مختلف القطاعات، بغية التفاعل مع القاعدة العريضة من الجهات المعنية بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٤٨ – وركزت اللجنة أيضا على استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لإعلام أصحاب المصلحة المعنيين بالأنشطة المرتبطة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومستجداته ومحطاته الرئيسية. وفي اجتماع الإدارة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أدرجت اللجنة تدريبا عمليا عن استخدام تويتر وركّزت على صياغة الرسائل الموجهة إلى أصحاب المصلحة. وقد استخدمت اللجنة موقع تويتر لإعلام أعضائها، فضلا عن أصحاب المصلحة الخارجيين، بإنجازاتها الأخيرة وبالتطبيقات المواضيعية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

باء – معالجة مسائل السياسات العامة الناشئة

٤٩ – في إطار الجهود الرامية إلى وضع مواد لدعم تطبيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال السياسات العامة، بدأت شعبة الإحصاءات العمل على سلسلة من ورقات مسائل السياسات العامة، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. وتستهدف هذه الورقات واضعي السياسات والمحللين وستبحث في كيف يمكن استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إطارا تحليليا لمعالجة مسائل محددة في مجال السياسات العامة. وسترفق ورقات المسائل المحددة بوثيقة تتضمن لمحة عامة عن هذه المسائل، وستشرف هيئة تحرير تضم أعضاء اللجنة وآخرين على عملية الصياغة. وستشكل الوثائق مجتمعة منشورا رابعا، يستكمل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ونموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتطبيقات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وتفريعاته. وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز التعاون مع الوزارات التنفيذية ومحللي السياسات العامة السياساتية وواضعي السياسات، ستكون ورقات المسائل بمثابة أساس لتطوير وحدات التعلم الإلكتروني عن تطبيقات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال السياسات العامة.

٥٠ – وتضطلع اللجنة، بوصفها هيئة حكومية دولية، بدور هام في كفالة أخذ التطورات الإحصائية في الحسبان عند رصد عمليات مختلف أطر السياسة العامة. وقد ركّز المنتدى الثالث المعني بمحاسبة رأس المال الطبيعي من أجل سياسات عامة أفضل، المعقود في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على السبل التي يمكن من خلالها تطبيق محاسبة رأس المال الطبيعي في السياسات العامة دعما للتنوع البيولوجي ومكافحة آثار تغير المناخ. وقد جمع المنتدى الذي نظّمه كل من برنامج البنك الدولي لمحاسبة الثروة وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، وشعبة الإحصاءات، وحكومة هولندا وائتلاف رأس المال الطبيعي، المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية، وقطاع الأعمال التجارية والقطاعات الأخرى لمناقشة كيف يمكن استخدام محاسبة رأس المال الطبيعي ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، باعتبارهما إطارا متكاملا، لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، وإطار التنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠ واتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. وناقشت الجهات المشاركة أيضا استراتيجية لضمان تعميم محاسبة رأس المال الطبيعي في الخطط العالمية، ولا سيما في إطار التنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠ وفي استعراض اتفاق باريس لعام ٢٠٢٠.

سابعا – النقاط المطروحة للمناقشة

٥١ - اللجنة الإحصائية مدعوة إلى التعبير عن آرائها بشأن ما يلي:

(أ) الأنشطة المقترحة لتعزيز التنسيق ومنع أوجه التداخل في وضع المنهجيات وبناء القدرات المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ودعم الإحصاءات (انظر الفرع الثاني)؛

(ب) الأنشطة وعملية التعزيز المقترحة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء (انظر الفرع الثاني)؛

(ج) الأنشطة المقررة لإدماج نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجالات تغير المناخ والتنوع البيولوجي (انظر الفرع الثاني)؛

(د) العملية المقترحة لفهم ضرورة تنقيح الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (انظر الفرع الثالث)؛

(هـ) وضع واعتماد الصيغة النهائية للدليل المحاسبي العالمي لتدفق المواد على نطاق الاقتصاد، الذي سيستخدم بوصفه مبادئ توجيهية لتجميع البيانات لإرشاد البلدان في وضع حسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد (انظر الفرع الثالث)؛

(و) التقدم المحرز فيما يتعلّق بالإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة والعملية المقترحة للمضي قدما في تطوير هذا الإطار (انظر الفرع الثالث)؛

(ز) عملية تنقيح نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (انظر الفرع الثالث)؛

(ح) عملية الانتقال نحو قواعد بيانات عالمية، ونشر مجموعات البيانات القائمة باستخدام الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية التابع لشعبة الإحصاءات منبرا لذلك (انظر الفرع الرابع)؛

(ط) استراتيجية بلوغ أهداف التنفيذ للعام ٢٠٢٠ التي تركز على التعلم الإلكتروني وحلقات العمل العملية المباشرة والدعم التقني القطري (انظر الفرع الخامس)؛

(ي) الأنشطة المقترحة للإعلام عن المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومعالجة مسائل السياسات العامة الناشئة (انظر الفرع السادس).